

# الآفاق المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الأردنية التركية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة

إعداد

طالب عوض\*- المرصد الاقتصادي\*\*

## 1- مقدمة

في أعقاب جولات متعددة من المفاوضات التجارية بين الأردن وتركيا تم أخيرا التوقيع على اتفاقية تجارة حرة بين البلدين في الأول من شهر كانون الأول من عام 2009. وقد تضمنت الاتفاقية سلعا ذات حساسية للاقتصاد الوطني (القائمة السلبية). واتفق البلدان على تأجيل التخفيض الجمركي على السلع الحساسة من قبل الطرفين بحيث يتم التفاوض على آليات التخفيض الجمركي عليها وتحديد الفترة الانتقالية لإلغاء الرسوم الجمركية بعد 3 سنوات وضمن فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ المتوقع في عام 2011 ، وذلك لإعطاء الوقت للصناعات الوطنية للاستعداد والتكيف مع متغيرات السوق والمنافسة الخارجية . وفي ضوء التفاوت الواضح بين الاقتصاديين من حيث الحجم والمزايا النسبية فإن السؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد هو: هل ستكون الصناعة الأردنية قادرة على تحمل المنافسة عند تطبيق الاتفاقية وما تتطلبه من إلغاء للرسوم الجمركية بين البلدين؟ ومن هنا تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية من خلال مقارنة مؤشرات الاقتصاديين وتطبيق التحليل الاقتصادي من أجل الاستنباط والاستنتاج فيما يتعلق بالمستقبل.

## 2- اتفاقيات التجارة الحرة الأردنية مع العالم الخارجي

لدولة صغيرة الحجم اقتصاديا كالأردن محدودة الموارد ويعتمد على نظام اقتصادي ليبرالي فان اتفاقيات التكامل والتحرير التجاري تشكل إستراتيجية طبيعية وضرورية للتعبؤض عن صغر السوق والعجز في العرض المحلي. ومن هذا المنطلق فقد سعى الأردن بشكل حثيث لتعزيز التكامل والتحرير التجاري مع محيطه العربي الأقرب بداية ثم مع المحيط الدولي بأسره. وقد أثمرت هذه الجهود في عقد مجموعة من اتفاقيات التكامل والتحرير الاقتصادي نتج عنها توسع كبير في تجارة الأردن الخارجية وازدياد في درجة انفتاحه ومواجهته لدرجة عالية من المنافسة. واهم هذه الاتفاقيات على الصعيد العربي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما على الصعيد العالمي فشملت منطقة التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا، واتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية ومنطقة التجارة الحرة بين الأردن ورابطة الدول الأوروبية (الافتا) ومنطقة التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورا. ومؤخرا وقع الأردن على اتفاقيتي تجارة حرة جديدة مع كل من كندا وتركيا. ومن الطبيعي أن يؤثر هذا التوجه التحرري على الاقتصاد المحلي والرفاه الاجتماعي من خلال قناتي الاستيراد والتصدير. الجدول رقم (1) يبين مساهمة كل من هذه الاتفاقيات على صادرات ومستوردات الأردن خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2008 (آخر ما هو متاح من بيانات). وتبين الأرقام في الجدول رقم (1) أن منطقة التجارة الحرة العربية كان لها أعلى مساهمة في تجارة الأردن الخارجية حيث صدرت ما يقارب 1.3 بليون دينار خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2008 مقابل استيراد وصلت قيمته إلى أكثر من 3.3 بليون دينار. يليها على صعيد التصدير منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية حيث صدرت ما قيمته 1.2 بليون دينار مقابل استيراد بقيمة ما يقارب 0.4 بليون دينار.

\* أستاذ اقتصاد، قسم اقتصاد الأعمال، مدير المرصد الاقتصادي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.  
\* انشأ المرصد الاقتصادي بموجب اتفاقية شراكة بين الجامعة الأردنية وغرفة تجارة عمان وغرفة صناعة الأردن.

أما اتفاقية التعاون الأردني الأوروبي فقد ساهمت بشكل كبير في توسيع الاستيراد حيث وصلت قيمته ما يقارب 2 بليون دينار خلال الفترة مقابل صادرات متواضعة بقيمة 145 مليون دينار فقط. أما مناطق التجارة الحرة مع رابطة الدول الأوروبية ومع سنغافورة فقد كانت مساهمتها محدودة جدا على صعيدي الصادرات والمستوردات. ويلاحظ ان جميع هذه الاتفاقيات قد ساهمت في مفاغمة العجز التجاري الأردني باستثناء اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية حيث حققت فائض بقيمة 0.8 بليون دينار خلال الفترة.

جدول (1): اتفاقيات التجارة الحرة وصادرات ومستوردات المملكة خلال الفترة 1/9/2008 - 30/9/2008 ، (مليون دينار)			
الاتفاقيات	الصادرات Exports	المستوردات Imports	Agreement
اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	1301.128	3311.566	Greater Arab Free Trade Area (GAFTA)
منطقة التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا	1.214	410.648	Jordan-US FTA
الشراكة لأردنية لأوروبية	145.054	1930.632	Jordan-EU Association
منطقة التجارة الحرة بين الأردن ورابطة الدول الأوروبية (الافتا)	3.996	122.516	Jordan - EFTA States FTA
منطقة التجارة الحرة بين الأردن وسنغافورا	1.208	25.029	Jordan-Singapore FTA

المصدر: السياسة التجارية الخارجية الأردنية، النشرة الالكترونية/، العدد (11)، الربع الثالث 2008

## 2.1- اتفاقية التجارة الحرة الأردنية التركية

بدأت في عام 2005 جولات من المفاوضات بين الأردن وتركيا بهدف توقيع اتفاقية منطقة تجارة حرة، وتم عقد سبع جولات تفاوضية واجهت خلالها اعتراضات كبيرة من قبل الصناعيين، حيث كان يطالب الجانب التركي اعتماد ما تم الاتفاق عليه ضمن اتفاقية الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بقوائم السلع وفترات التخفيض الجمركي. غير أن الأردن أصر على اعتماد قوائم التخفيض الجمركي والقائمة الحساسة بشكل مخالف لما تم اعتماده في اتفاقية الشراكة الأوروبية، بالإضافة إلى امتداد فترات التخفيض الجمركية إلى سنوات تتجاوز تلك المعتمدة في اتفاقية الشراكة الأوروبية في مرحلة التطبيق الحالية. وضمنت اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وتركيا التي تم التوقيع عليها في الأول من شهر كانون الأول من عام 2009 في عمان سلعا ذات حساسية للاقتصاد الوطني (القائمة السلبيّة) و يبلغ عددها 110 بنود جمركية وتشمل المنسوجات والأحذية و السجاد والحلي والجواهر وبعض بنود حديد التسليح والأثاث المعدني والخشبي. واتفق الأردن وتركيا على تأجيل التخفيض الجمركي على السلع الحساسة من قبل الطرفين بحيث يتم التفاوض على أليات التخفيض الجمركي عليها وتحديد الفترة الانتقالية لإلغاء الرسوم الجمركية بعد 3 سنوات وضمن فترة انتقالية تصل إلى 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ المتوقع في عام 2011 لإعطاء الوقت

للصناعات الوطنية للاستعداد والتكيف مع متغيرات السوق والمنافسة الخارجية. وقد تم اعتماد ثلاث قوائم للتخفيض الجمركي لاستيراد السلع التركيبية المستوردة ضمن فترات زمنية محددة لكل قائمة تنتهي في 2018 (باستثناء السلع الحساسة).

وتغطي الاتفاقية السلع الزراعية والصناعية وتشمل عددا محدودا من السلع الزراعية بما فيها المصنعة بحيث يخضع عدد محدود جداً من الصناعات الغذائية لنظام حصص كمية (كوتا) وتخفيض جزئي على التعريفات الجمركية وهي تشمل بشكل عام بعض أنواع الخضار والفواكه وبيض المائدة و التمور والكاتشب والعسل. أما الصناعات الغذائية الخاضعة لتخفيض جزئي على التعريفات الجمركية ضمن حصص كمية فهي الباستا وبعض أنواع الشوكولاته والمصنوعات السكرية والبسكوت.

وتبلغ نسبة التخفيض الجمركي على الصادرات الزراعية للبلدين 100 % باستثناء 4 بنود محددة بحصص الكوتا للصادرات التركيبية وبنود واحد للصادرات الأردنية حيث تبلغ نسبة التخفيض 20 % عليها. وتشمل قائمة السلع الزراعية الأردنية بعض أنواع الخضار والفواكه والعسل والمكسرات ومصنوعات سكرية والباستا والبسكوت والمربى والشوكولاته. أما السلع التركيبية فتشمل بعض أنواع الخضار والفواكه وأنواع من الجبن والبيض والتمر والكاتشب ومصنوعات سكرية والباستا والبسكوت والشوكولاته.

أما بالنسبة للسلع الصناعية فستدخل السلع ذات المنشأ الأردني إلى السوق التركي معفاة من الرسوم الجمركية مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ، في حين ستدخل السلع تركيبة المنشأ إلى السوق الأردني على فترة انتقالية مدتها (8) سنوات ابتداء من عام 2011. واعتمد البلدان قواعد المنشأ التفصيلية اليورو- متوسطة والتي تتيح تراكم المنشأ متعدد الأطراف للدول الموقعة على اتفاقيات الشراكة في المنطقة وفق الالتزامات الإقليمية للطرفين، حيث يمكن استخدام مواد أولية تركيبة في الصناعات الأردنية لغرض التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي من خلال نظام تراكم المنشأ اليورو- متوسطة.

ويذكر أن هذه الاتفاقية قد جاءت كمتطلب لإعلان برشلونة في عام 1995 كون الأردن من الدول الموقعة على هذا الاتفاق القاهضي بإنشاء شراكة متكاملة بين دول البحر الأبيض المتوسط ومن ضمنها إقامة منطقة تجارة حرة يورو- متوسطة بحلول عام 2012 وتطبيق قاعدة تراكم المنشأ متعدد الأطراف على المنتجات المتبادلة بين دول الاتحاد ودول جنوب البحر المتوسط بما يدعم عمليات التكامل الصناعي فيما بينهم.

### 3- المؤشرات الكلية

يبين الجدول رقم (2) مقارنة لبعض المؤشرات الكلية للاقتصاديين الأردني والتركي خلال عام 2008، ويلاحظ أن الاقتصاد التركي أكبر حجماً من الاقتصاد الأردني حيث يزيد ناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 36 ضعف مقارنة بذلك في الأردن. كما أن معدل الإنتاج الفردي يصل إلى 2.65 ضعف مثيله في الأردن مما يشير إلى فجوة ملموسة في الإنتاجية لصالح الاقتصاد التركي في ضوء تمتعه بمزايا الحجم الكبير.

#### جدول (2): المؤشرات الاقتصادية الكلية لكل من الأردن وتركيا، 2008.

المتغير	الأردن	تركيا
الناتج المحلي الإجمالي \$ bill	20	734.90
الناتج المحلي للفرد \$	5022	13526
النمو الحقيقي في GDP %	6.2	1.1
معدل (CPI) %	14.9	10.4
معدل البطالة %	12.7	10.6
قوة العمل (مليون)	1.34	24.13
نسبة الحساب الجاري GDP %	-12.12	-5.66
تدفقات الاستثمار المباشر الداخلة \$ bill	14.55	145.56

2.45	11	تدفقات الاستثمار المباشر الداخلة %
		GDP

المصدر: IMD, World Competitiveness Year Book

• لعام 2007.

من ناحية أخرى يلاحظ ان الاقتصاد الأردني ينمو بوتيرة أسرع بكثير من الاقتصاد التركي حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6.2 % لعام 2008 مقابل معدل نمو حقيقي بلغ 1.1% فقط للاقتصاد التركي لنفس العام. ويلاحظ أن كلا الاقتصاديين يعانيان من معدلات بطالة وتضخم مرتفعة ومتقاربة تفوق بقليل 10%. كما يعاني الاقتصاديان من عجز تجاري يصل إلى حوالي 12% من GDP في حالة الأردن وإلى 5.66% في حالة تركيا. أما الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للبلدين فيصل إلى حوالي 145 بليون دولار للاقتصاد التركي أي ما يعادل 10 أضعاف ما دخل للأردن في نفس السنة.

#### 4- الأداء الاقتصادي

سيستخدم مؤشرات التنافسية الدولية الترتيبي لمقارنة الأداء الاقتصادي الشامل في البلدين. ويتكون هذا المؤشر من مجموعة من الأبعاد تشمل بعد التنافسية الشاملة وبعد الأداء الاقتصادي وبعد كفاءة الحكومة وبعد كفاءة بيئة الأعمال وبعد جودة البنية التحتية. الجدول رقم (3) يبين تطور الأداء الاقتصادي للدولتين كما هي مبينه في تقارير التنافسية الدولية للفترة 2005-2009. ويتضح تفوق الأردن على تركيا على صعيد التنافسية الشاملة خلال جميع سنوات الفترة. حيث أن الأردن قد حقق ترتيباً أفضل بلغ أقصاه 14 درجة في عام 2008 بينما كانت درجة التفوق اقل في السنوات الأخرى حيث لم تتجاوز 3 رتب فقط في عام 2006 ثم ارتفعت إلى 6 رتب في عام 2009.

أما من حيث مؤشر الأداء الاقتصادي فيلاحظ انه بينما كان ترتيب الاقتصاد التركي أفضل من الأردني خلال السنوات 2005 و 2006 إلا أن هذه الصورة قد انعكست بعد ذلك حيث تقدم ترتيب الأردن مقارنة بالاقتصاد التركي خلال السنوات 2007-2009. أما من حيث مؤشر كفاءة الحكومة فمن الواضح أن ترتيب الأردن أفضل بشكل ملموس مقارنة بتركيا لجميع السنوات فمثلاً كان ترتيب الأردن 32 مقابل 48 لتركيا في عام 2009. على صعيد كفاءة بيئة الأعمال فبينما احتلت تركيا ترتيباً أفضل من الأردن خلال السنوات 2005 و 2006 إلا أن الصورة انعكست خلال السنوات 2007 و 2008 وعادت لتتقلب لصالح تركيا في عام 2009، كما ويبين الجدول تقدم الأردن على تركيا وفقاً لمؤشر كفاءة البنية التحتية في كافة سنوات الدراسة.

#### جدول (3): الأداء الاقتصادي الشامل: الأردن و تركيا للفترة 2005-2009. التنافسية الشاملة (الترتيب)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	35	40	37	34	41
تركيا	39	43	48	48	47

#### الأداء الاقتصادي (الترتيب)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	49	52	44	51	53
تركيا	44	50	53	53	54

#### كفاءة الحكومة (الترتيب)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009
الأردن	52	33	32	25	32

48	44	49	43	43	تركيا
----	----	----	----	----	-------

#### كفاءة بيئة الأعمال (الترتيب)

2009	2008	2007	2006	2005	الدولة
44	21	31	39	38	الأردن
31	37	37	34	24	تركيا

#### ملاءمة البنية التحتية

2009	2008	2007	2006	2005	الدولة
40	34	36	35	34	الأردن
45	42	45	45	43	تركيا

المصدر: تقارير التنافسية الدولية 2009-2005.

#### 4.1- مقارنة بيئة الاستثمار

الجدول رقم (4) يبين مقارنة ترتيبية لكلفة ممارسة الاعمال الاستثمارية في الأردن وتركيا بالاستناد الى مؤشر كفاءة الاعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. ويتبين تفوق الاقتصاد التركي وفقا لمؤشر كلفة إجراءات الأعمال في العامين 2009 و 2010 حيث أن الترتيب كان 63 لتركيا مقابل 100 للأردن في عام 2009 تطور إلى 37 مقابل 104 في عام 2010، مما يعني تدهورا بمقدار 10 رتب لتركيا وتحسنا بمقدار 4 رتب للأردن خلال العامين. وبالتمعن في تفاصيل هذا المؤشر يتضح أن تركيا تتفوق على الأردن في أبعاد ممارسة الأعمال التالية: بداية المشاريع وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمر وتنفيذ العقود. في المقابل فإن الأردن يتفوق على تركيا في أبعاد ممارسة الأعمال التالية: توظيف العمال، إجراءات ترخيص الأبنية وإجراءات دفع الضرائب وإغلاق المشاريع. ويبين هذا التحليل أن جلب الاستثمارات التركية إلى الأردن بحاجة إلى مزيد الجهود لتحسين بيئة الأعمال المحلية، وخاصة في المجالات التي تتفوق فيها تركيا الموضحة أعلاه ، وتقليل تكاليفها وتسهيل إجراءاتها.

#### جدول (4): ترتيب تكلفة ممارسة الاعمال في الاردن وتركيا، 2010-2009.

Ease of...	Doing Business 2009 rank		Doing Business 2010 rank		Change in rank	
	Jordan	Turkey	Jordan	Turkey	Jordan	Turkey
Doing Business	100	63	104	73	+4	-10
<a href="#">Starting a Business</a>	125	44	119	56	-6	-12
<a href="#">Dealing with</a>	92	133	116	133	+24	0

<a href="#">Construction Permits</a>						
<a href="#">Employing Workers</a>	51	143	48	145	-3	-2
<a href="#">Registering Property</a>	106	33	105	36	-1	-3
<a href="#">Getting Credit</a>	127	68	125	71	-2	-3
<a href="#">Protecting Investors</a>	119	53	114	57	-5	-4
<a href="#">Paying Taxes</a>	26	70	22	75	-4	-5
<a href="#">Trading Across Borders</a>	71	65	77	67	+6	-2
<a href="#">Enforcing Contracts</a>	124	26	129	27	+5	-1
<a href="#">Closing a Business</a>	96	120	96	121	0	-1

المصدر: The World Bank and the International Finance Corporation. *Doing Business 2010*

الجدول رقم (5) يبين مقارنة لتكلفة إقامة المشروع الاستثماري الجديد في الأقاليم الدولية الرئيسية وفي كل من الأردن وتركيا كما هي في عام 2010. ويلاحظ تمتع تركيا على الأردن بكلفة اقل بشكل كبير من حيث جميع مؤشرات التكلفة بما فيها متطلبات رأس المال الأدنى وكلفة وحدة رأس المال وعدد الأيام اللازمة لمباشرة المشروع وعدد الإجراءات اللازمة للمباشرة. فبينما يتطلب إقامة مشروع جديد ما معدله 19.5 إجراء في الأردن فإنه يتطلب فقط ما معدله 9.5 إجراء في تركيا. على صعيد عدد الأيام اللازمة لإقامة المشروع فتصل إلى 49.5 يوم في الأردن مقابل حوالي 14 يوم في تركيا. أما على صعيد كلفة إقامة المشروع الجديد فبينما تصل إلى ما نسبته 13% من وحدة الدخل المستثمر فإنها لا تزيد عن 6% لتركيا. في الواقع فإن تركيا تتفوق من حيث التكاليف الاستثمارية على جميع المجموعات الدولية باستثناء مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. أما بالنسبة للأردن بالمقارنة مع مجموعة دول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن وضعه أفضل في جميع عناصر التكاليف باستثناء متغير عدد الأيام اللازمة لإقامة المشروع حيث أنها في الأردن 49.5 يوم مقابل 34 يوم لدول المنطقة بالمعدل.

جدول (5): تكلفة إقامة نشاط استثماري جديد، 2010.

	<a href="#">Min. capital (% of income per capita)</a>	<a href="#">Cost (% of income per capita)</a>	<a href="#">Time (days)</a>	<a href="#">Procedures (number)</a>
East Asia & Pacific	8.1	41	25.8	21.3
Eastern Europe & Central Asia	6.7	17.4	8.3	21.5
Latin America &	9.5	61.7	36.6	2.9

Caribbean				
Middle East & North Africa	7.9	20.7	34.1	129.7
OECD	5.7	13	4.7	15.5
South Asia	7.3	28.1	27	26.9
Sub-Saharan Africa	9.4	45.6	99.7	144.7
<i>Jordan</i>	8	13	49.5	19.9
<i>Turkey</i>	6	6	14.2	9.5

المصدر: The World Bank and the International Finance Corporation. *Doing Business 2010*

## 5- التجارة الخارجية

يلقي هذا الجزء من الدراسة الضوء على التركيبة السلعية والجغرافية لتجارة كل من الأردن وتركيا وذلك بقصد التعرف على حجم وتطور التجارة للبلدين وكذلك أنماطها ومزاياها الكامنة بهدف استقصاء فرص التوسع التجاري الناجم عن اتفاقية التكامل الاقتصادي بين الدولتين.

### 5.1- التجارة الخارجية للأردن

يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات المفتوحة صغيرة الحجم اقتصاديا والمعتمد بدرجة كبيرة على قطاع التجارة الخارجية. ويتبع الأردن نظاما اقتصاديا حرا يقتصر فيه دور الحكومة على الإشراف والتنظيم والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك فإن أسعار كافة السلع سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج تتحدد وفقا لآليات الطلب والعرض بشكل رئيسي (باستثناء بعض حالات الفشل السوقي). وقد دفعت محدودية الموارد المحلية الأردن للاعتماد بشكل متزايد على العالم الخارجي وخاصة في مجال تجارة السلع والخدمات بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أدى ذلك إلى عجز مزمن في الميزان التجاري رافقه كما هو متوقع تراكم في التزاماته الخارجية انعكست بمشكلة المديونية الخارجية والاعتماد المستمر على الإعانات والتحويلات الأجنبية. فيما يلي نتحول لإلقاء الضوء على هذا القطاع الهام للاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (6) قيمة الصادرات الأردنية حسب الصناعة وكذلك معامل لافي (Lafay) للتخصص والميزة النسبية. وقد وصل إجمالي الصادرات إلى ما يقارب 7.8 بليون دولار لعام 2008، حيث بلغت حصة الأسمدة منها 17.4%، تلاها من حيث الأهمية الملابس والمنسوجات بنسبة 10.2% ثم الأملاح ومستلزمات البناء 7.33% ثم الأدوية والأجهزة الإلكترونية/الكهربائية بحصص متقاربة حوالي 6.8% لكل منها، ثم جاءت كل من المنتجات الكيماوية والخضار والفواكه بحصة 5.8% و 5.0% على التوالي. ويبين مؤشر الميزة التخصصية أن صناعة الأسمدة لها أعلى ميزه تليها الملابس والإكسسوارات ثم مواد البناء والأملاح ثم المواد الكيماوية ثم الأدوية على التوالي.

جدول (6): الصادرات الأردنية حسب الصناعة، 2008. بالدولار الأمريكي.

Industry	Exports in value	Exports as a share of total exports (%)	Specialization (Lafay Index)
All industries	7,781,676	100	
Fertilizers	1,355,044	17.41	92
Articles of apparel, accessories, knit or crochet	794,892	10.21	52

Salt, sculpture, earth, stone, plaster, lime and cement	570,432	7.33	38
Pharmaceutical products	530,947	6.82	23
Electrical, electronic equipment	525,881	6.76	-4
Inorganic chemicals, precious metal compound, isotopes	452,434	5.81	29
Edible vegetables and certain roots and tubers	393,461	5.06	24
Boilers, machinery; nuclear reactors, etc	303,616	3.9	-25
Vehicles other than railway, tramway	273,009	3.51	-18
Articles of apparel, accessories, not knit or crocheted	244,419	3.14	10
Pearls, precious stones, metals, coins, etc	209,283	2.69	5
Aluminum and articles thereof	200,673	2.58	6
Paper & paperboard, articles of pulp, paper and board	163,029	2.1	2
Plastics and articles thereof	158,817	2.04	-7

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة الدولية للتجارة ITC.

الجدول رقم (7) يبين قيم ونسب المستوردات الأردنية حسب الصناعة لعام 2008. ويلاحظ التنوع الكبير في المستوردات على خلاف الصادرات. وقد بلغ إجمالي المستوردات ما يقارب 16.9 بليون دولار عام 2008، احتلت المرتبة الأولى منها الوقود المعدني والنفط بنسبة 21.8% تلاها الآلات والغلايات بنسبة 8.5% والأجهزة الكهربائية بنسبة 7.5%، والعربات ووسائل النقل بنسبة تقترب من 7% يليها الحبوب بنسبة 5.3% ثم الحديد والفولاذ بنسبة 4.7%.

جدول (7): المستوردات الأردنية حسب الصناعة 2008، بالدولار الأمريكي.

Imports as a share of total imports (%)	Import value	Industry
All industries	16,871,272	100
Mineral fuels, oils, distillation products, etc	3,679,187	21.81
Boilers, machinery; nuclear reactors, etc	1,435,885	8.51
Electrical, electronic equipment	1,263,249	7.49
Vehicles other than railway, tramway	1,175,008	6.96
Cereals	892,996	5.29
Iron and steel	785,407	4.66
Plastics and articles thereof	565,665	3.35
Pharmaceutical products	415,854	2.46
Knitted or crocheted fabric	376,857	2.23
Articles of iron or steel	325,617	1.93
Organic chemicals	307,944	1.83
Paper & paperboard, articles of	302,039	1.79

pulp, paper and board		
Pearls, precious stones, metals, coins, etc	283,920	1.68
Animal, vegetable fats and oils, cleavage products, etc	248,959	1.48
Dairy products, eggs, honey, edible animal product nest	236,025	1.4
Aluminum and articles thereof	231,626	1.37
Articles of apparel, accessories, not knit or crochet	225,977	1.34
Copper and articles thereof	223,543	1.32
Commodities not elsewhere specified	212,284	1.26
Wood and articles of wood, wood charcoal	202,646	1.2
Meat and edible meat offal	195,894	1.16
Optical, photo, technical, medical, etc apparatus	188,997	1.12

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة الدولية للتجارة ITC.

أما على صعيد اتجاهات التصدير فيبين الجدول رقم (8) الشركاء التجاريين الأساسيين للأردن كما هو في عام 2008، ويتضح أن أهم شريك للأردن في مجال الصادرات هو العراق بقيمة صادرات تصل إلى 1.3 بليون دولار تقريباً أو ما نسبته 16.5% من إجمالي صادرات المملكة يليها بنفس الأهمية تقريباً الهند، ثم تأتي في المرتبة التالية أمريكا بنسبة 13.5% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 7%. ويلاحظ أن صادرات المملكة لتركيا ضئيلة ولم تتجاوز ما قيمته 33 مليون دولار مشكلة ما نسبته 0.4% من إجمالي الاستيراد. أما على صعيد تطور الصادرات فقد حققت صادراتنا لليابان أعلى معدل نمو بنسبة 71% خلال الفترة 2004-2008. تلتها الصادرات لمصر بنسبة نمو 45% ثم الهند بنسبة نمو 42%. ويلاحظ أن معدلات نمو صادراتنا إلى تركيا لم يتجاوز 13% خلال كامل الفترة وان الميزان التجاري بين البلدين يميل بشكل قوي لصالح تركيا.

#### جدول (8): شركاء الأردن التجاريين / صادرات، 2004-2008.

البلد	القيمة \$000	الحصة من إجمالي الصادرات %	النمو في الصادرات 2008-2004
العراق	1282648	16.5	12
الهند	1281584	16.5	42
أمريكا	1046918	13.5	1
المناطق الحرة	660463	8.5	23
السعودية	547274	7.0	28
الإمارات العربية	366873	4.7	34
سوريا	246831	3.2	15
إسرائيل	166313	2.1	10
لبنان	158208	2.0	27
اليابان	157731	2.0	71
مصر	153836	2.0	45
تركيا	33020	0.4	13
أخرى			
إجمالي	7781765	100	

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC.

أما على صعيد اتجاهات المستوردات الأردنية فيتبين من الجدول رقم (9) أن أهم شريك تجاري للأردن في مجال الاستيراد هو المملكة العربية السعودية حيث تستورد ما يقارب 3.6 بليون دولار أو ما يشكل نسبة 21.6% من إجمالي مستوردات المملكة، تليها في المرتبة الثانية الصين بنسبة 10.4% ثم ألمانيا بنسبة 6% وأمريكا بنسبة 4.6% ثم مصر وكرانيا بنسب أقل بشكل طفيف على التوالي. أما بالنسبة للاستيراد من تركيا مجال الاهتمام فوصل إلى 437.3 ألف دولار عام 2008 أو ما يشكل فقط 2.4% من مستوردات المملكة. أما على صعيد النمو في الاستيراد فقد كان أعلى ما يمكن للاستيراد من روسيا بنسبة 67% خلال الفترة 2004-2008، تلاها الاستيراد من الهند بنسبة 38% ثم أوكرانيا ومصر بنسب 26% و 25% على التوالي، ثم جاءت كل من تركيا والصين في المرتبة التالية بنسبة 24%.

#### جدول (9): شركاء الأردن التجاريين /استيراد 2004-2008.

الدولة	القيمة \$000	النسبة من إجمالي المستوردات	النمو في الاستيراد 2008-2004
السعودية	3640675	21.6	19
الصين	1750141	10.4	24
ألمانيا	1010509	6.0	15
أمريكا	773726	4.6	8
مصر	729920	4.3	25
اكرانيا	698365	4.1	26
كوريا	554454	3.3	18
ايطاليا	543064	3.2	14
الهند	501560	2.9	38
اليابان	491115	2.6	17
تركيا	437348	2.4	24
روسيا	404394	2.2	67
فرنسا	377652	2.0	14
سوريا	344467	2.0	16
أخرى			
إجمالي	16871600	100	

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة الدولية التجارية ITC.

#### 5.2- التجارة الخارجية لتركيا

تتبع تركيا نظاما اقتصاديا ليبراليا وتعتمد كالأردن بشكل كبير على التجارة الخارجية. غير أن اقتصادها يمتاز عن الأردن إضافة إلى ضخامته ووفورات الحجم المتاحة أمامه بوفرة في الموارد الطبيعية وخاصة المياه وبدرجة أعلى من التنوع والتصنيع نظرا لوفرة المواد الخام. وحيث أن كل من الأردن وتركيا أعضاء في اتفاقية التعاون اليورو-متوسطية فإن اتفاقية التكامل الاقتصادي بين البلدين (اتفاقية التجارة الحرة) تتيح للأردن الاستفادة من ميزة السوق التركي الكبير وما يترتب عليها من وفورات حجم اقتصادية ديناميكية. إضافة إلى ذلك فإن وفرة المواد الخام التركية يمكن أن يستفيد منها الأردن لتطوير صناعاته الموجهة للتصدير للأسواق الأوروبية. في هذا القسم من الدراسة نتحول إلى تحليل هيكل التجارة الخارجية التركية.

يبين الجدول رقم (10) قيم الصادرات التركية حسب الصناعة لعام 2000 إضافة إلى معامل لافي (Lafay) للتخصص والميزة النسبية حيث بلغ إجمالي الصادرات التركية حوالي 132 بليون دولار أمريكي استحوذت فيها المركبات على الحصة الأكبر بنسبة 13.8%، تلاها من حيث الأهمية الحديد والفولاذ بنسبة 11.3% ثم الآلات ومعدات التدفئة بنسبة 7.8% ثم الكهربائية بنسبة 6% ثم الملابس ومستلزماتها والوقود المعدني بحصص متقاربة بلغت 5.9% و 5.7% على التوالي.

وبالنظر إلى مؤشر الميزة النسبية الكامنة يتبين أن كافة قيمة اقل من مثيلاتها في الأردن بشكل عام مما قد يشير إلى تمتع الأردن بميزة نسبية كامنة أكثر قوة. وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر 15 لوسائط النقل تلاها من حيث الأهمية الملابس ولوازمها يليها الحديد والفولاذ ثم الفواكه.

جدول (10): الصادرات التركيبية حسب الصناعة 2008 بالدولار الأمريكي.

Industry	Exports in value	Exports as a share of total exports (%)	Specialization (Lafay Index)
00 All industries	132,000,933	100	
87 Vehicles other than railway, tramway	18,209,686	13.8	15
72 Iron and steel	14,946,400	11.32	0
84 Boilers, machinery; nuclear reactors, etc	10,260,217	7.77	-7
85 Electrical, electronic equipment	7,967,067	6.04	-2
61 Articles of apparel, accessories, knit or crochet	7,827,970	5.93	11
27 Mineral fuels, oils, distillation products, etc	7,531,454	5.71	-21
73 Articles of iron or steel	5,742,286	4.35	7
71 Pearls, precious stones, metals, coins, etc	5,383,131	4.08	3
62 Articles of apparel, accessories, not knit or crochet	5,326,707	4.04	7
39 Plastics and articles thereof	3,564,255	2.7	-4
08 Edible fruit, nuts, peel of citrus fruit, melons	2,855,224	2.16	4
89 Ships, boats and other floating structures	2,646,783	2.01	3

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة الدولية للتجارة ITC.

أما على صعيد الاستيراد فيبين الجدول رقم (11) حجم ونسب المستوردات التركيبية حسب الصناعة ويلاحظ أن قيمة المستوردات الإجمالية بلغت حوالي 202 بليون دولار عام 2008 كانت حصة الوقود المعدني والبتروال الأكبر بنسبة 16.3% تلاها الحديد والفولاذ بنسبة 11.5% ثم الآلات والمعدات والغلايات بنسبة 11.3% يليها السلع المصنعة الأخرى بنسبة 8.1% ثم الأجهزة الكهربائية بنسبة 6.8%. وبالرغم من أن المستوردات التركيبية أكبر حجماً من المستوردات الأردنية (أكثر من 12 ضعف) غير أنها متشابهة إلى حد بعيد من حيث الهيكل السلعي مما يشير إلى إمكانات محتملة محدودة للتوسع التجاري بين البلدين في مجال التجارة السلعية.

جدول (11): المستوردات التركيبية حسب الصناعة 2008، بالدولار الأمريكي.

Industry	Import value	Imports as a share of total imports (%)
00 All industries	201,960,083	100
27 Mineral fuels, oils, distillation products, etc	32,811,610	16.25

72 Iron and steel	23,157,931	11.47
84 Boilers, machinery; nuclear reactors, etc	22,714,319	11.25
99 Commodities not elsewhere specified	16,443,503	8.14
85 Electrical, electronic equipment	13,714,357	6.79
87 Vehicles other than railway, tramway	12,547,191	6.21
39 Plastics and articles thereof	9,391,114	4.65
71 Pearls, precious stones, metals, coins, etc	5,653,786	2.8
30 Pharmaceutical products	4,355,785	2.16
29 Organic chemicals	4,133,195	2.05

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC.

أما على صعيد اتجاهات التجارة الخارجية التركية فيبين الجدول رقم (12) الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا من حيث التصدير، حيث يتبين ان المستورد الأكبر من تركيا هو المانيا بقيمة 13 بليون دولار او ما يشكل 9.8% من اجمالي صادرات تركيا، تليها من حيث الاهمية بريطانيا بحصة 6.2%، الامارات العربية المتحدة بحصة 6%، ايطاليا 5.9%، فرنسا 5%، روسيا 4.9% وأمريكا بنسبة 3.3%. على صعيد الدول العربية فتصدر تركيا ما نسبته حوالي 11% من صادراتها لكل من الامارات العربية المتحدة والعراق والسعودية على التوالي. اما اسواق الاتحاد الاوربي فتستقبل اكثر من 40% من الصادرات التركية.

ويلاحظ ان الصادرات التركية الاجمالية قد نمت بمعدل 20% خلال الفترة 2004-2008، وحقق سوق الامارات العربية المتحدة اعلى معدلات النمو بنسبة 58% تلاه السوق السويسري بنسبة 53% ثم اوكرانيا بنسبة 39%، ثم سوق روسيا الاتحادية بنسبة 38% ورومانيا بنسبة 36%.

#### جدول (12): شركاء تركيا التجاريين / صادرات 2008.

البلد	القيمة بالالف دولار	الحصة من إجمالي الصادرات %	النمو في الصادرات 2008-2004
المانيا	12951330	9.8	11
بريطانيا	8158836	6.2	12
الامارات العربية	7975398	6	58
ايطاليا	7815353	5.9	14
فرنسا	6615238	5	18
روسيا الاتحادية	6481480	4.9	38
امريكا	4307034	3.3	-4
اسبانيا	4043907	3.1	14
رومانيا	3987344	3	36
العراق	3916191	3	17
هولندا	3143655	2.4	10
المناطق الحرة	3014685	2.3	3
سويسرا	2859515	2.2	53
قبرص	2429968	1.8	24

29	1.7	2201875	السعودية
39	1.7	2187632	اوكرانيا اخرى
20	100	132002400	إجمالي

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC.

الجدول رقم (13) يبين الشركاء التجاريين الرئيسيين لتركيا من حيث الاستيراد، حيث يتبين ان المصدر الاكبر لتركيا هو روسيا الاتحادية بقيمة 31.4 بليون دولار وبحصة تصل الى 15.5% من إجمالي المستوردات التركية. يليها من حيث الاهمية المانيا بنسبة 9.3% ثم الصين بنسبة 7.85% وامريكا (5.9%) وايطاليا (5.5%) وفرنسا (4.5%) وايران (4.1%) واكرانيا (3%). ويعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الاكبر لتركيا حيث ان اكثر من 29% من مستوردات تركيا تأتي من دول الاتحاد الاوروبي. على صعيد التجارة العربية فتستورد تركيا من الجزائر والسعودية بنسبة 1.6% لكل منهما.

ويلاحظ نمو المستوردات التركية بنفس نمو الصادرات بنسبة 20% خلال الفترة 2004-2008، وقد حققت المستوردات من ايران اعلى معدلات نمو بنسبة 42% تلاها المستورات من الصين بنسبة 37% ثم من روسيا بنسبة 36% ثم من اوكرانيا بنسبة 26% ثم من أمريكا والسعودية بنسبة 25% لكل منهما.

#### جدول (13): شركاء تركيا التجاريين /استيراد 2008. (بالألف دولار أمريكي)

البلد	القيمة بالالف دولار	الحصة من إجمالي الاستيراد %	النمو في الاستيراد 2008-2004
روسيا الاتحادية	31364480	15.5	36
المانيا	18687060	9.3	11
الصين	15658200	7.8	37
امريكا	11976920	5.9	25
ايطاليا	11012130	5.5	13
فرنسا	9022013	4.5	11
ايران	8199689	4.1	42
اكرانيا	6106325	3	26
سويسرا	5591781	2.8	13
بريطانيا	5324000	2.6	6
اسبانيا	4548182	2.3	9
كوريا الجنوبية	4091119	2	12
اليابان	4026764	2	10
رومانيا	3547820	1.8	19
السعودية	3322389	1.6	25
الجزائر	3262176	1.6	24
اخرى			
إجمالي	201960800	100	20

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC.

## 6- التجارة البينية الأردنية التركية

بلغ إجمالي المستوردات الأردنية من تركيا ما قيمته 437.4 مليون دولار أمريكي في عام 2008 مشكلة ما نسبته اقل من 2.6% من المستوردات الإجمالية. وقد نمت بمعدل نمو سنوي مقداره 24% خلال الفترة 2004-2008. وقد جاء في المرتبة الأولى الوقود المعدني والبتروول بقيمة 79.7 مليون دولار ومشكلة ما نسبته 2.6% من إجمالي مستوردات هذا المنتج. وقد جاء في المرتبة الثانية الآلات والحارقات بقيمة 34 مليون دولار، تلاه الحديد والفولاذ بقيمة 26 مليون دولار ثم التجهيزات الكهربائية والالكترونية بقيمة 25.7 مليون دولار. ويلاحظ أن حوالي ربع مستوردات الأردن من التبغ والسجائر والأملاح والأحجار ومواد البناء تأتي من تركيا.

ويتبين من الجدول رقم (14) أن أعلى معدلات التعرفة تفرض على واردات الأردن من تركيا من التبغ والسجائر بنسبة 65%، يليها مستوردات الأثاث والإنارة والتجهيزات المنزلية بنسبة 26%، ثم على مستوردات مستلزمات الملابس بنسبة 23% ثم على مستوردات الأملاح ومواد البناء والحبوب ومنتجات الحليب بأنواعها بنسبة 21% تقريبا لكل منهما، ثم مستوردات الحديد والفولاذ بنسبة 19.7%.

### جدول (14): المستوردات الأردنية من تركيا ومعدلات التعرفة المطبقة، 2004-2008.

Product	Value in 000 US\$	Annual Growth 2004-2008	Share in Jordan Imports %	Applied Tariff Rate
All products	437348	24	2.59	-
Mineral fuels, oils, distillation products, etc	79729	201	2.17	14
Nuclear reactors, boilers, machinery, etc	34302	29	2.38	7.4
Articles of iron or steel	26126	12	8.02	19.7
Electrical, electronic equipment	25673	23	2.04	9.9
Iron and steel	21729	-3	2.77	4.9
Articles of apparel, accessories, not knit or crochet	21323	48	9.44	23
Plastics and articles thereof	16449	18	2.91	2
Tobacco and manufactured tobacco substitutes	16145	384	25.58	65.2
Edible vegetables and certain roots and tubers	14198	37	16.07	17.8
Manmade staple fibres	13376	26	18.41	0.3
Vehicles other than railway, tramway	11009	-2	0.94	12.7
Furniture, lighting, signs, prefabricated buildings	10181	40	6.86	26.1
Wood and articles of wood, wood charcoal	9443	90	4.66	8.3
Salt, sulphur, earth, stone, plaster, lime and	8600	6	25.17	21

cement				
Cereal, flour, starch, milk preparations and products	8409	21	11.12	21.8
Knitted or crocheted fabric	8384	-15	2.22	0

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC.

بالمقابل فان الصادرات الأردنية لتركيا لم تتجاوز حاجز 33 مليون دولار عام 2008 محققة معدل نمو اقل من نمو المستورات بمقدار النصف (حوالي 13%) خلال الفترة 2004-2008 (جدول رقم 15). أما أهم الصادرات الأردنية لتركيا فشملت المواد الكيماوية والمعادن الثمينة بقيمة 5.2 مليون دولار تلاها المشروبات بأنواعها والكحول بقيمة 4 مليون دولار ثم التبغ والمنتجات الكهربائية والالكترونية والجلود الخام بقيمة حوالي 3.6 مليون دولار لكل منها. ويلاحظ أن صادرات كل من الجلود والأصواف بأنواعها لتركيا تشكل ما نسبته حوالي 40% من إجمالي الصادرات الأردنية من هذه المنتجات.

أما فيما يتعلق بمعدلات التعرفة التي تفرضها تركيا على الصادرات الأردنية فقد كان أعلاها على الفواكه والمكسرات بنسبة 66.5%، يليها تلك المفروضة على المشروبات والكحول والنفجر بنسبة 31.4% ثم على التبغ ومنتجاته بنسبة 24%. ويلاحظ ارتفاع معدلات التعرفة المطبقة في الأردن مقارنة بمثيلاتها في تركيا بالنسبة لمعظم السلع، مما يعني من الجهة الأولى أن اتفاقية التجارة الحرة إذا ما طبقت على جميع السلع ستساهم في تنشيط المستوردات بدرجة أكبر من تنشيط الصادرات، أما من الجهة الثانية فان التحرير التجاري سيفقد الخزينة الأردنية إيرادات ضريبية أكبر بكثير من مثيلاتها التركية.

#### جدول (15): الصادرات الأردنية إلى تركيا ومعدلات التعرفة المطبقة، 2004-2008.

Product	Value in 000 US\$	Annual Growth 2004-2008	Share in Jordan Exports %	Applied Tariff Rate
All products	33020	13	0.42	
Inorganic chemicals, precious metal compound, isotopes	5227	70	1.16	1.4
Beverages, spirits and vinegar	4093	66	6.81	31.4
Tobacco and manufactured tobacco substitutes	3615	208	6.92	24
Electrical, electronic equipment	3614	126	0.69	0.4
Raw hides and skins (other than furskins) and leather	3478	15	40.01	1.5
Vehicles other than railway, tramway	1740	109	0.64	4.6
Aluminium and articles thereof	1371		0.68	3.5
Articles of apparel, accessories, knit or crochet	1306	9	0.16	9.4

Wadding, felt, nonwovens, yams, twine, cordage, etc	1227	37	6.88	4
Edible fruit, nuts, peel of citrus fruit, melons	1203	71	2.11	66.5
Articles of iron or steel	1037	99	0.81	0.2
Fertilizers	911	-35	0.07	3.8
Nuclear reactors, boilers, machinery, etc	444	26	0.15	0
Plastics and articles thereof	441	107	0.28	1.5
Paper & paperboard, articles of pulp, paper and board	428	94	0.26	0
Wool, animal hair, horsehair yarn and fabric thereof	336	4	38.98	4

المصدر: قاعدة بيانات مؤسسة التجارة الدولية ITC.

لإلقاء الضوء على معدلات التعرفة الكلية المطبقة في الدولتين فإن الجدول رقم (16) يبين المعدلات المعلة والمطبقة للسلع الزراعية وغير الزراعية لعام 2008. ويتبين أن معدلات التعرفة الملزمة أعلى للطرف التركي منه للأردن لجميع السلع الزراعية وغير الزراعية. أما على صعيد التعرفة المطبقة فعلياً للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والتي تعتبر الدولتين الأردن وتركيا من أعضائها فقد كانت أعلى بكثير في تركيا مقارنة بالأردن بالنسبة للسلع الزراعية، فبينما وصلت إلى 18.1% في الأردن لعام 2008 فقد وصلت إلى 42.2% في تركيا لنفس العام. غير أن الصورة تنعكس في حالة السلع غير الزراعية حيث أن المعدلات المطبقة في الأردن 9.8% أعلى من تلك المطبقة في تركيا 4.8% من ناحية إجمالية فإن معدل الحماية المطبقة في الأردن تصل إلى 10.8% مقابل 9.7% في تركيا.

وحيث أن التجارة بين البلدين تركزت في السلع غير الزراعية فإن ذلك يعني أن دخول الأردن في اتفاقيات التجارة الحرة سيعني خسائر للخزينة بنسبة تصل إلى أكثر من ضعف خسائر الخزينة التركية جراء إلغاء التعرفة الجمركية بين البلدين.

#### جدول (16): مقارنة التعرفة الجمركية المطبقة على الواردات.

الأردن			تركيا		
الزراعية	غير الزراعية	إجمالي	الزراعية	غير زراعية	إجمالي
المتوسط البسيط للتعرفة النهائية الملزمة	23.7	15.2	16.3	60.1	28.3
التعرفة المطبقة لعام 2008	18.1	9.8	10.8	42.2	9.7

المصدر: ملف التعرفة الجمركية الدولي 2009.

ويبين الملحق رقم (1) حول التعرفة الجمركية للبلدين أن أعلى فرق في التعرفة والحماية هو من نصيب المنتجات الزراعية الحيوانية حيث أن متوسط التعرفة المطبقة في تركيا تصل إلى 127.6% مقابل 12.4% للأردن يليها منتجات الألبان بمعدل حماية 119% في تركيا مقابل 14.8% في الأردن، ثم الخضار والفواكه بمعدل حماية 33% في تركيا مقابل 21.5% في الأردن وبمعدل 85.5% في تركيا مقابل 8% للأردن في حال سلعة السكر. في المقابل

فإن معدلات الحماية المفروضة على السلع غير الزراعية أعلى في الأردن مقارنة بتركيا حيث وصلت إلى حوالي 69% للمشروبات والتبغ مقابل 35% لتركيا، والصناعات الاستخراجية والمعدنية 11.6% للأردن مقابل 2.2% لتركيا. أما بالنسبة للأخشاب والأوراق فقد بلغ معدل الحماية 14% للأردن مقابل 0.9% لتركيا وللملابس 21.4% للأردن مقابل 11.5% لتركيا. أما بالنسبة للسلع المصنعة الأخرى فبلغ متوسط معدل الحماية حوالي 19% للأردن مقابل 2.6% لتركيا. وتبين هذه المقارنة بشكل عام أن هناك حماية للسلع الزراعية بدرجة أكبر في تركيا مقارنة بالأردن حيث أن الأردن يتمتع بدرجة حماية بنسبة أعلى من معظم السلع والصناعات غير الزراعية.

## 6.1- الميزان التجاري البيئي

يبين الملحق رقم (2) تطورات الميزان التجاري السلعي بين البلدين خلال الفترة 2001-2008، ويلاحظ وجود عجز إجمالي مزمع ومستمر خلال كافة سنوات الدراسة حيث تزايد هذا العجز من 108 مليون دولار عام 2001 إلى 404 مليون دولار عام 2008. كما ويلاحظ وجود عجز لصالح تركيا في جميع السلع المتاجر بها بين البلدين باستثناء صناعات الاملاح و مواد البناء حيث كان هناك فائض استمر حتى عام 2005 ثم تحول بعد ذلك إلى عجز متزايد ومستمر بعد ذلك. وتشير ظاهرة العجز التجاري في موازين السلع إلا أن معظم التجارة بين البلدين متركزة في الاستيراد لأن سلع الميزة النسبية الأردنية إما غير قادرة على المنافسة أو انها لم تأخذ بعد فرصتها العادلة في الأسواق التركية بسبب وجود عوائق تجارية.

## 6.2- فرص توسيع التجارة بين البلدين

في ضوء التحليل السابق سنحاول استخدام هياكل التجارة لكل دولة للتعرف على الفرص المتاحة لتوسيع التجارة بين الدولتين في ضوء اتفاقية التجارة الحرة وازدياد درجة التكامل الاقتصادي بين الدولتين.

الجدول رقم (17) يبين مقارنة لأنماط التجارة الخارجية للدولتين، ويشير الرمز X إلى أن الدولة مصدرة للسلعة أو المجموعة السلعية للصناعة في حين يشير الرمز M إلى أن الدولة مستوردة للسلعة أو المجموعة السلعية. وفي حال وجود الرمزين معا XM فإن ذلك يعني أن الدولة تصدر وتستورد سلع نفس الصناعة أو ما يسمى في الاقتصاد الدولي بتجارة الاتجاهين intra-industry trade. ويتضح أن كلا الدولتين لها تجارة باتجاهين لصناعات الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات التدفئة والمفاعلات. علاوة على ذلك فإن صناعة الحبوب والحديد والفولاذ ذات اتجاهين أيضا في تركيا.

أما أهم السلع / الصناعات المرشحة لتوسيع تجارتها بين البلدين في حال تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة فتشمل من الأردن إلى تركيا صادرات كل من الأسمدة وبعض مواد البناء والأملاح والفوسفات والبوتاس والمنتجات الدوائية والمواد الكيميائية غير العضوية ومن تركيا للأردن صادرات الزيوت المعدنية والآلات ومعدات النقل والحبوب والكهربائيات والحديد والفولاذ.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن معدلات الحماية الجمركية على السلع غير الزراعية السائدة حاليا في الأردن أعلى من تلك السائدة في تركيا، فمن المتوقع أن تكون تدفقات السلع المصنعة غير الزراعية أكبر من تركيا باتجاه الأردن في حال تطبيق الاتفاقية وإلغاء الرسوم والحواجز التجارية. ويتوقع أن يؤدي هذا التدفق السلعي إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المحلي مما يلحق الضرر ببعض الصناعات المحلية في الأجل القصير، ولكن على المدى الطويل يتوقع تحسن كفاءة الشركات المحلية وتحقيقها وفورات حجم اقتصادية إيجابية. بالطبع فإن تخفيض الرسوم أو إلزتها كليا سيؤثر سلبا في المدى القصير على خزينة الدولة. وتقدر خسائر الخزينة في حال التحرير الكامل اخذين بعين الاعتبار معدل التعرفة المطبق في عام 2008 والذي يصل إلى حوالي 10% بالمتوسط من قيمة مستورداتنا من تركيا، أي بما يقارب مبلغ 44 مليون دينار سنويا. في المقابل فإن الربح الأكبر سيكون المستهلكين حيث سيتمكنون من الحصول على سلع بأسعار أرخص من السابق إضافة إلى مزايا تعدد الأنواع والأصناف. وكما تخبرنا نظرية التجارة الدولية فإن كلا الدولتين سيجقق مكاسب صافية في المدى الطويل من هذا التحرير التجاري وان لم يكن بشكل متساو.

جدول (17): أنماط التجارة الرئيسية للأردن وتركيا، 2009.

Industry	Jordan	Turkey
Fertilizers	X	M
Articles of apparel, accessories, knit or crochet	X	X
Salt, sculpture, earth, stone, plaster, lime and cement	X	M
Pharmaceutical products	X	M
Inorganic chemicals, precious metal compound, isotopes	X	M
Edible vegetables and certain roots and tubers	X	X
Mineral fuels, oils, distillation products, etc	M	XM
Boilers, machinery; nuclear reactors, etc	XM	XM
Electrical, electronic equipment	XM	XM
Vehicles other than railway, tramway	XM	XM
Cereals	M	XM
Iron and steel	M	XM

المصدر: بالاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة ITC، 2009.

## 7- النتائج

يتبع الأردن مسلكا اقتصاديا حرا ومنفتحا على بيئته الإقليمية والدولية وتجسد ذلك بعقد مجموعة من اتفاقيات التكامل والتحرير الاقتصادي نتج عنها توسع كبير في تجارة الأردن الخارجية وازدياد في درجة انفتاحه وتعاضم في حدة المنافسة المحلية. على المسار الإقليمي كان لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الدور الأكبر في توسع تجارة الأردن الخارجية حيث صدر من خلالها ما يقارب 1.3 بليون دينار مقابل استيراد وصلت قيمته إلى أكثر من 3.3 بليون دينار خلال الثلاث أرباع الأولى من عام 2008. أما على الصعيد الدولي فتأتي في المرتبة الأولى من حيث التصدير منطقة التجارة الحرة الأردنية الأمريكية حيث صدرت ما قيمته 1.2 بليون دينار مقابل استيراد بقيمة ما يقارب 0.4 بليون دينار. على الخلف من ذلك فإن مساهمت اتفاقية التعاون الأردني الأوروبي قد ساهمت بشكل كبير في توسيع الاستيراد حيث وصلت قيمته إلى ما يقارب 2 بليون دينار خلال الفترة مقابل صادرات متواضعة بقيمة 145 مليون دينار فقط. أما مناطق التجارة الحرة مع رابطة الدول الأوروبية ومع سنغافورة فقد كانت مساهمتها محدودة جدا على صعيدي الصادرات والمستوردات. ويلاحظ أن جميع هذه الاتفاقيات قد ساهمت في مفاجمة العجز التجاري الأردني باستثناء اتفاقية التجارة الحرة الأردنية الأمريكية حيث حققت فائضا بقيمة 0.8 بليون دينار خلال الفترة.

على صعيد مقارنة الاقتصاديين التركي والأردني فيمتاز الاقتصاد التركي بأنه أكبر حجما حيث يزيد ناتجة المحلي الإجمالي بأكثر من 36 ضعف مقارنة بالأردن. كما أن معدل الإنتاج الفردي يصل إلى 2.65 ضعف مثيله في الأردن مما يشير إلى فجوة ملموسة في الإنتاجية لصالح الاقتصاد التركي في ضوء تمتعه بمزايا الحجم الكبير. في المقابل فإن وتيرة نمو الاقتصاد الأردني أسرع بكثير من الاقتصاد التركي حيث بلغ معدل النمو الحقيقي 6.2% لعام 2008 مقابل معدل نمو حقيقي بلغ 1.1% فقط للاقتصاد التركي لنفس العام. ويتشابه الاقتصاديين من حيث المشاكل التي يواجهان حيث أن كلا الاقتصاديين يعانيان من معدلات بطالة وتضخم مرتفعة ومتقاربة تزيد بقليل عن 10%.

كما يعاني الاقتصاديان من عجز تجاري يصل إلى حوالي 12% من GDP في حالة الأردن والى 5.66% في حالة تركيا. أما الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للبلدين فيصل إلى حوالي 145 بليون دولار للاقتصاد التركي أي ما يعادل 10 أضعاف ما دخل للأردن في نفس السنة.

أما على صعيد التنافسية الشاملة فقد حصل الاقتصاد الاردني على ترتيب افضل خلال جميع سنوات الفترة. وبالمثل فقد حصل الاردن على ترتيب أفضل وفقا لمؤشري الكفاءة الحكومية وكفاءة البنية التحتية في كافة سنوات الدراسة. في المقابل وعلى صعيد بيئة الأعمال فبينما تفوق الاقتصاد التركي في متطلبات بداية المشاريع وتسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمر وتنفيذ العقود، تفوق الاردن في مجالات أخرى تشمل إجراءات توظيف العمال وترخيص الأبنية ودفع الضرائب وإغلاق المشاريع. وبيّن التحليل تمتع تركيا بكلفة أقل بشكل كبير من حيث جميع مؤشرات التكلفة بما فيها متطلبات رأس المال الأدنى وكلفة وحدة رأس المال وعدد الأيام اللازمة لمباشرة المشروع وعدد الإجراءات اللازمة للمباشرة. ويشير هذا التحليل الى أن جلب الاستثمارات التركية إلى الأردن بحاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال المحلية، وخاصة في المجالات التي تتفوق فيها تركيا الموضحة أعلاه ، وتقليل تكاليفها وتسهيل إجراءاتها.

اما من حيث التجارة الخارجية فقد اقترب سقف الصادرات الاردنية من حد 8 بليون دولار لعام 2008، متركزة في كل من الأسمدة والملابس والمنسوجات والأملاح وبعض مستلزمات البناء والأجهزة الالكترونية/الكهربائية والمنتجات الكيماوية والخضار والفواكه على التوالي. وبيّن مؤشر الميزة التخصصية أن صناعة الأسمدة لها أعلى ميزه تليها الملابس والإكسسوارات ثم مواد البناء والأملاح ثم المواد الكيماوية ثم الأدوية على التوالي. أما من حيث الاستيراد فيصل الى أكثر من ضعف صادراتنا بما يقارب 17 بليون دولار احتلت المرتبة الأولى منها الوقود المعدني والنفط ثم الآلات والغلايات والأجهزة الكهربائية والعربات ووسائط النقل والحبوب والحديد والفولاذ على التوالي. وكان أهم شركاء الأردن في مجال الصادرات العراق وأمريكا والمملكة العربية السعودية على التوالي. وفي مجال الاستيراد المملكة العربية السعودية والصين وألمانيا وأمريكا على التوالي.

بالمقابل فقد وصل إجمالي الصادرات التركية الى 132 بليون دولار تركزت في المركبات والحديد والفولاذ والآلات ومعدات التدفئة والكهربائيات والملابس ومستلزماتها والوقود على التوالي. ويشير مؤشر الميزة النسبية الكامنة إلى تمتع الأردن بميز نسبية كامنة أكثر قوة حيث كانت قيمته اقل في تركيا مقارنة مع الاردن. وبلغ أعلى قيمة له في تركيا لوسائط النقل تلاها الملابس ولوازمها والحديد والفولاذ ثم الفواكه. أما المستوردات التركية فوصلت الى حوالي 202 بليون دولار تركزت في الوقود المعدني والبتترول والحديد والفولاذ والآلات والمعدات والغلايات والأجهزة الكهربائية على التوالي. وقد كان المستورد الأكبر من تركيا هو ألمانيا يليها بريطانيا والامارات العربية المتحدة وإيطاليا وفرنسا وروسيا على التوالي. ويلاحظ ان الاتحاد الاوروبي هو اهم شريك تجاري لتركيا حيث تستقبل اكثر من 40% من الصادرات التركية. أما المصدر الأكبر لتركيا فهو روسيا الاتحادية يليها من حيث الاهمية ألمانيا والصين وأمريكا وإيطاليا وفرنسا وإيران على التوالي. ويعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك التجاري الأكبر لتركيا حيث ان اكثر من 30% من مستوردات تركيا تأتي من دول الاتحاد الاوروبي.

اما على صعيد التجارة البينية فقد وصلت المستوردات الأردنية من تركيا ما قيمته حوالي 440 مليون دولار أمريكي مشكلة ما نسبته حوالي 2.6% من المستوردات الإجمالية. وقد نمت بمعدل نمو سنوي مقداره 24% خلال الفترة 2004-2008. وتركزت في الوقود المعدني والبتترول والآلات والحارقات والحديد والفولاذ والتجهيزات الكهربائية والالكترونية. ويلاحظ أن أعلى معدلات التعرفة تفرض على واردات الأردن من تركيا من التبغ والسجائر بنسبة 65%، يليها مستوردات الأثاث والإنارة والتجهيزات المنزلية بنسبة 26%، ثم على مستوردات مستلزمات الملابس بنسبة 23% ثم على مستوردات الأملاح ومواد البناء والحبوب ومنتجات الحليب بأنواعها بنسبة 21% تقريبا لكل منهما، ثم مستوردات الحديد والفولاذ بنسبة 19.7%.

الصادرات الأردنية لتركيا لم تتجاوز حاجز 33 مليون دولار محققة معدل نمو أقل من نمو المستوردات بمقدار النصف (حوالي 13%) خلال الفترة 2004-2008 ، وقد تركزت في المواد الكيماوية والمعادن الثمينة والمشروبات الحفوية والكحولية والتبغ والمنتجات الكهربائية والالكترونية والجلود الخام على التوالي.

اما معدلات التعرف التي تفرضها تركيا على الصادرات الأردنية فقد كان أعلاها على الفواكه والمكسرات بنسبة 66.5%، يليها تلك المفروضة على المشروبات والكحول والبنجر بنسبة 31.4% ثم على التبغ ومنتجاته بنسبة 24%. ويلاحظ ارتفاع معدلات التعرف المطبقة في الأردن مقارنة بمثلاتها في تركيا بالنسبة لمعظم السلع، مما يعني من الجهة الأولى أن اتفاقية التجارة الحرة إذا ما طبقت على جميع السلع ستساهم في تنشيط المستوردات بدرجة أكبر من تنشيط الصادرات، أما من الجهة الثانية فإن التحرير التجاري سيفقد الخزينة الأردنية إيرادات ضريبية أكبر بكثير من تركيا. وبشكل عام فإن هناك حماية للسلع الزراعية بدرجة أكبر في تركيا مقارنة بالأردن في حين أن الأردن يتمتع بدرجة حماية أعلى للسلع والصناعات غير الزراعية.

وتشير نتائج الدراسة الى وجود عجز إجمالي مزمن في التجارة البينية بين البلدين لصالح تركيا. وتشير ظاهرة العجز التجاري الى تجارة الأردن مع تركيا متركزة في الاستيراد لان سلع الميزة النسبية الأردنية إما غير قادرة على المنافسة او انها لم تأخذ بعد فرصتها العادلة في الأسواق التركية بسبب وجود عوائق تجارية.

وينضح أن كلا الدولتين لها تجارة باتجاهين في صناعات الآلات والأجهزة الكهربائية ومعدات التدفئة والمفاعلات. علاوة على ذلك فإن صناعة الحبوب والحديد وال فولاذ ذات اتجاهين أيضا في تركيا. وأوضح تحليل الميز النسبية الكامنة ان هناك مجالا لمزيد من التجارة من الأردن باتجاه تركيا في الأسمدة وبعض مواد البناء والأملاح والفسفات والبوتاس والمنتجات الدوائية والمواد الكيميائية غير العضوية، ومن تركيا للأردن في مجال الزيوت المعدنية والآلات ومعدات النقل والحبوب والكهربائيات والحديد والفولاذ.

وبالتالي فإن تطبيق اتفاقية التحرير سيؤدي إلى زيادة حدة المنافسة في السوق المحلي، مما سيزيد من معاناة بعض الصناعات في الأجل القصير، ولكن على المدى الطويل يتوقع تحسن كفاءة الصناعات المحلية وتحقيقها وفورات حجم اقتصادية ايجابية. بالطبع فإن تخفيض الرسوم أو إزالتها كلياً سيؤثر سلباً في المدى القصير على خزينة الدولة، وتقدر خسائر الخزينة بما يقارب مبلغ 44 مليون دينار سنوياً. في المقابل فإن الربح الأكبر سيكون المستهلكين حيث سيتمكنون من الحصول على سلع بأسعار أرخص من السابق إضافة إلى مزايا تعدد الأنواع والأصناف. وكما تخبرنا نظرية التجارة الدولية فإن كلا الدولتين سيجقق مكاسب صافية في المدى الطويل من هذا التحرير التجاري وان لم يكن بشكل متساو.

## المراجع

- (1) The World Bank and the International Finance Corporation. *Doing Business 2010*
- (2) وزارة الصناعة والتجارة، السياسة التجارية الخارجية الأردنية، النشرة الالكترونية/، العدد (11)، الربع الثالث 2008
- (3) طالب عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، 1995.
- (4) الموقع الالكتروني للبنك الدولي، قاعدة البيانات
- (5) الموقع الالكتروني لمؤسسة التمويل الدولية، قاعدة بيانات.
- (6) الانتد، ملف التعرف الجمركية الدولي 2009.
- (7) The World Bank and the International Finance Corporation. *Doing Business 2010*
- (8) المنتدى الاقتصادي العالمي، تقارير التنافسية الدولية 2005-2009.
- (9) IMD, World Competitiveness Year Book

ملحق (1): حول التعرف الجمركية للبلدين  
ملحق (2): تطور الميزان التجاري بين الأردن وتركيا حسب الصناعة، 2001-2008.